العدد 1619 - السنة السادسة
الثلاثاء 14 رمضان 1434 - الموافق 23 يوليو 2013
Tuesday 23 July 2013 - No.1619 - 6th Year

الحكومة تتعهد بالمضي قدماً في المصالحة.. وإجراءات تقشفية على الأبواب

«المحروسة» تعدل دستورها.. واستهداف قوات الأمن يتواصل في سيناء

عدلي منصور

■ صالح: لجنة تعديل الدستور في حالة انعقاد دائم للانتهاء من مراجعة جميع مواده

القاهرة - «وكالات»: بدأت ظهر الأحد في مقر مجلس الشورى بالقاهرة اجتماعات لجنة تعديل الدستور التي كان الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور أصدر قرارا بتشكيلها السبت، وسط استمرار التوتر السياسي والأمني في الشارع المصري، في وقت تعهدت فيه الحكومة المصرية بالمضي قدما في تحقيق مصالحة وطنية في إطار عملية سياسية شاملة لا تقصي أحدا ولا تستبعد أي فصيل أو تيار.

وحددت لجنة تعديل الدستور عقب أول اجتماع لها مدة أسبوع بدأت الأحد لاستقبال اقتراحات المواطنين والأحزاب وجميع الجهات بشأن التعديلات الدستورية المقترحة، بحسب ما أفاد به مصدر رسمي.

وقال علي عوض صالح مستشار رئيس الجمهورية المؤقت للشؤون الدستورية ومقرر اللجنة، في مؤتمر صحفي عقده بعد انتهاء أعمال الجلسة الأولى، إن «اللجنة في حالة انعقاد دائم طوال الأسبوع عدا يومي الاثنين والخميس، للانتهاء من مراجعة جميع مواد الدستور والنظر في المقترحات ذات الصلة».

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن صالح «أن مجلس الشورى خصص الأجهزة المعاونة لاستقبال الاقتراحات وتسهيل عمل اللجنة».

وأضاف أن التعديلات ستتم في ضوء الخبرات التي يتمتع بها أعضاء اللجنة والمقترحات التي سيتم استقبالها وذلك في إطار القرار الجمهوري الخاص بتشكيل اللجنة، مؤكدا على التكامل والانسجام بين أعضاء لجنة الخبراء، وأن أية اختلافات قد تطرأ حول أية مادة من المواد التي سيتم تعديلها سيتم الاحتكام فيها لمبدأ الأغلبية في التصويت داخل اللجنة.

وتابع صالح -بحسب المصدر ذاته- أن لجنة الخبراء ستعد مشروعا للتعديلات لوضعه أمام لجنة الخمسين، وأنه سيكون هناك تكامل بين اللجنتين، وأن لجنة الخمسين لن تكون مقيدة بعمل لجنة الخبراء، وإنما المشروع النهائي سيكون نتاج عمل اللجنتين.

وأكد صالح أن لجنة الخبراء ستحاول التقيد بمدة الثلاثين يوما المحددة في الإعلان الدستوري، دون الإيضاح عما إذا كانت هذه المدة تشمل أيام العمل وحدها أم أنها مع أيام العطل الرسمية، وأن اجتماع الأحد كان هدفه الرئيس تحديد آليات العمل، حيث ستكون اجتماعات اللجنة صباحا ومساء.

ونفى المستشار صالح وجود أية ضغوط أو إملاءات على اللجنة في عملها، أو أن تكون هناك أية مواد بعينها سيتم فرضها عليها، وأن اللجنة ترحب بكافة المقترحات طوال مدة الأسبوع سالفة الذكر.

وكان الرئيس المؤقت عدلي منصور أصدر السبت قرارا جمهوريا بتشكيل لجنة تعديل الدستور التي باشرت عملها الأحد على أن تنتهي منه خلال ثلاثين يوما، وفقا لإعلان دستوري صدر عقب عزل الرئيس محمد مرسي في الثالث من يوليو الجاري.

وتتشكل اللجنة من ستة قضاة وأربعة من أساتذة الجامعات المتخصصين في القانون.

وأوضح صالح أيضا أن القرار الجمهوري ينص على تشكيل أمانة فنية عامة للجنة تعاون أعضاءها العشرة، مشيرا إلى أنه هو الذي سيتولى منصب مقرر لجنة التعديلات الدستورية، و«اللجنة ليس لها رئيس وجميع أعضائها يعملون معا بشكل توافقي».

ووفقا للمادة 29 من الإعلان الدستوري فإن لجنة الخبراء يتعين عليها إعداد مشروع لتعديل الدستور خلال ثلاثين يوما على الأكثر، ثم يعرض هذا المشروع على لجنة موسعة تضم خمسين شخصا «يمثلون كافة فئات المجتمع».

ويتعين على هذه اللجنة إقرار مشروع التعديلات الدستورية خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تلقيها مشروع لجنة الخبراء وتسليمه لرئيس الجمهورية الذي يمنحه الإعلان الدستوري ثلاثين يوما كحد أقصى للدعوة إلى استفتاء على تعديل الدستور.

من جهتها تعهدت الحكومة المصرية بالمضي قدما في تحقيق مصالحة وطنية في إطار عملية سياسية شاملة لا تقصي أحدا ولا تستبعد أي فصيل أو تيار.

وأكدت الحكومة، في بيان عقب أول اجتماع لها، اهتمامها بتكريس دولة القانون كمتطلب أساسي للحفاظ على كيان الدولة، وضمان الحقوق والحريات العامة، وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات.

وأعرب البيان عن الدعم الكامل للقوات المسلحة في جهودها لتطهير سيناء من المسلحين، كما ناشد كافة القوى السياسية انتهاج السلمية في التعبير عن آرائها ونبذ العنف.

واعتبر أحمد المسلماني، المستشار الإعلامي للرئيس المصري المؤقت، أن المصالحة لا تشمل الجيش أو القضاء باعتبارهما مؤسستين وطنيتين فوق الصراعات، وليسا في خصومة مع أي طرف بحسب قوله.

وقال رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي إن نجاح مصر في المرحلة القادمة يتطلب الوفاق، وأكد أنه ليس هناك اتجاه للإقصاء أو تصفية الحسابات.

ودعا الببلاوي إلى انهاء الانقسامات في مصر وقال انه ربما تكون هناك حاجة لاتخاذ اجراءات صارمة لانعاش الاقتصاد.

ودعا الببلاوي الذي بدا مسترخيا وواثقا من نفسه خلال مقابلة في التلفزيون الرسمي الى حوار بين الأحزاب السياسية المصرية مضيفا انه لابد من اعادة الامن لشوارع مصر بعد احتجاجات شعبية استمرت اسابيع.

وأضاف ان مصر اكثر اهمية للعالم مما كنا نعتقد وتستحق الكثير من المصريين.

ووصفت جماعة الاخوان الاطاحة بمرسي بانها انقلاب عسكري وقالت انها لن تجر اي محادثات مع معارضيها الا بعد اعادته للسلطة ممهدة الطريق لاعتصام دائم في القاهرة للحث على تنفيذ مطلبها.

وقال جهاد الحداد المتحدث باسم الاخوان انه لا يمكن اجراء حوار في الوقت الذي تصوب فيه البنادق نحو المحتجين المعارضين «للانقلاب» رافضا دعوة الببلاوي.

ورفضت القوات المسلحة المصرية التي تحتجز مرسي في مكان لم يكشف النقاب عنه منذ خلعه في الثالث من يوليو المطالب باعادته للسلطة.

وقال الببلاوي ان حكومته تضع الاساس لما هو قادم مضيفا انه طلب من وزرائه ان يشرحوا بشكل واضح المشكلات الكثيرة التي تحيط بمصر.

وسئل عما اذا كان سيتم فرض اجراءات تقشفية فقال انه قد يحدث ذلك دون ان يدلي بتفاصيل.

وقال الببلاوي ان مصر تدخل في مرحلة أقرب لمرحلة الحرب لوقف النزيف وإعادة النشاط الاقتصادي.

وقتل اكثر من 100 شخص في اعمال عنف منذ خلع مرسي معظمهم من انصار جماعة الاخوان الذين قتلوا خلال اشتباكات في الشوارع او بالرصاص في مواجهات مع قوات الامن.

وامس الاولقالت مصادر أمنية إن ثلاثة مجندين مصريين قتلوا بالرصاص وأصيب رابع في هجمات بمدينة العريش عاصمة محافظة شمال سيناء نفذها من يعتقد أنهم متشددون إسلاميون يحتجون على عزل الرئيس محمد مرسي. وقال مصدر إن الهجمات استهدفت أطقم حراسة عدد من المباني الحكومية.

وأضاف أن جثامين القتلى نقلت إلى مستشفى العريش العسكري.

وبمقتل المجندين يوم الأحد يرتفع عدد من قتلوا من رجال الجيش والشرطة منذ عزل مرسي بقرار من قيادة الجيش في الثالث من يوليو إلى 18.

ويعتصم الوف من مؤيدي الرئيس المعزول في مكانين بالقاهرة احتجاجا على عزله وللمطالبة بإعادته إلى منصبه.

وقالت قيادة الجيش إنها نزلت على إرادة ملايين المصريين الذي خرجوا إلى الشوارع للمطالبة بتنحي الرئيس الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين.

افراد من الجيش المصري في سيناء

■ المسلماني: المصالحة لا تشمل الجيش أو القضاء باعتبارهما مؤسستين وطنيتين فوق الصراعات

■ الببلاوي: نجاحنا في المرحلة القادمة يتطلب الوفاق وقد نحتاج لاتخاذ إجراءات صارمة لانعاش الاقتصاد

■ ارتفاع حصيلة ضحايا قوات الأمن إلى 18 قتيلاً بعد هجمات جديدة في العريش

نيويورك تحتضن الاجتماع القادم لمجموعة «الأصدقاء» في 25 سبتمبر المقبل

اليمن: اختطاف دبلوماسي إيراني في صنعاء .. و«بناء الدولة» تهاجم الزنداني

صنعاء - «وكالات»: اختطفت مجموعة يمنية مسلحة امس الاول دبلوماسيا إيرانيا في الحي الدبلوماسي بمنطقة حدة جنوبي العاصمة اليمنية صنعاء، وفقا لما أعلنته مصادر بالشرطة.

وأوضحت المصادر ذاتها لوكالة رويترز أن الموظف الإيراني كان مارا بالسيارة في الحي الدبلوماسي حين أغلق مسلحون الطريق وأجبروه على الخروج من سيارته واصطحبوه إلى مكان غير معلوم، إلا أنها لم تتمكن بعد من تحديد الجهة التي قامت بالعملية.

وأكد القائم بأعمال السفارة الإيرانية في صنعاء مرتضى عابدي اختطاف الدبلوماسي الإيراني أحمد نور أحمد الذي يعمل في سفارة طهران لدى اليمن صباح الأحد.

وأضاف عابدي أن عملية الاختطاف تمت من قبل مجهولين في شارع صفر وسط العاصمة صنعاء، مشيرا إلى أن الدبلوماسي المختطف يعمل في السفارة الإيرانية كملحق إداري.

ويتكرر احتجاز رجال قبائل غاضبين لرهائن للضغط على الحكومة حتى تفرج عن أقارب مسجونين أو لتحسين الخدمات العامة، حيث يحتجز إسلاميون مرتبطون بتنظيم القاعدة دبلوماسيا سعوديا مقيما بعدن في جنوب اليمن منذ مارس 2012.

يشار إلى أن السلطات اليمنية تواجه عددا من التحديات الأمنية فيما تحاول استعادة السيطرة على الوضع المتدهور في البلاد منذ الاحتجاجات الحاشدة عام 2011 التي أطاحت بالرئيس علي عبد الله صالح.

سياسيا تددت كتلة «بناء الدولة» المنضوية ضمن مؤتمر الحوار الوطني اليمني امس الاول بفتوى أصدرها رئيس هيئة علماء اليمن الشيخ عبد المجيد الزنداني أمس السبت «كفر» فيها أعضاء الكتلة - حسب قولهم - في حال إقرارهم مادة في الدستور تشير فقط إلى أن الإسلام دين الدولة بدلا عن اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريع.

ونقلت وكالة «يو بي أي» عن عضو مؤتمر الحوار صالح البيضاني قوله إن كتلة «بناء الدولة» -التي تضم 40 من أعضاء المؤتمر بينهم وزير الخارجية أبوبكر القربي ووزير التعليم السابق صالح باصرة- احتجت الاحد على فتوى الزنداني واعتبرتها تكفيرا لها.

وقال البيضاني إن المحتجين رفعوا لافتات خلال أعمال المؤتمر كتب عليها «الإسلام ليس حزبا سياسيا يرأسه الزنداني وابنه» و«لا لاستخدام الإسلام السياسي في إرهاب الناس وتكفيرهم» و«لا للتكفير». وأشار إلى أن كتلة «بناء الدولة» المعنية بالاتفاق على مواد دستور البلاد القادم بصدد إصدار بيان بشأن الفتوى.

وكان الزنداني -وهو أيضا رئيس جامعة الإيمان- اعترض السبت على نية أعضاء مؤتمر الحوار بصنعاء إقرار مادة في الدستور الجديد من شأنها إلغاء الإسلام كدين للدولة، معتبرا أن ذلك قد يلغي الإسلام بوصفه مصدرا للشريعة الإسلامية في اليمن، وقد يؤدي إلى أن يحكم البلاد يهودي أو امرأة، بحسب تعبيره.

وقال الزنداني -أحد أهم المطلوبين من أمريكا بتهم تمويل «الإرهاب»- فيما وصفه ببلاغ للشعب اليمني وزع الأحد، إن الدستور الحالي قرر أن الإسلام هو دين الدولة، والخطر الذي يريدون تحقيقه هو إلغاء هذا النص والاحتيال على الناس بأن الإسلام دين الشعب اليمني.

وجدد السفير الأمريكي بصنعاء جيرالد فاير ستاين -الذي تشرف بلاده مع عدد من الدول الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي على سير مؤتمر الحوار الوطني- اعتبار الزنداني أحد كبار داعمي ما وصفه بالإرهاب على مستوى العالم.

وسبق للأمم المتحدة أن أدرجت اسم الزنداني مع 19 آخرين في يونيو 2004 ضمن قائمة الممولين لدعم «الإرهاب» وجمع ملايين الدولارات لدعمه في كل دول العالم.

في سياق آخر، أكد مصدر مسؤول بوزارة الخارجية اليمنية أنه تقرر عقد الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة أصدقاء اليمن يوم 25 سبتمبر القادم في نيويورك على هامش أعمال الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة وبرئاسة مشتركة لكل من اليمن والسعودية وبريطانيا.

عبدالمجيد الزنداني

10 قتلى غداة عمليات راح ضحيتها العشرات

العراق: الهجمات الإرهابية مستمرة .. و«الجامعة» تستنكر العنف

بغداد - «وكالات»: قتل عشرة أشخاص في تفجيرات وهجمات طالت مناطق متفرقة في العاصمة العراقية بغداد ومحيطها وكركوك امس الأول.

وكانت بغداد قد شهدت السبت سلسلة من التفجيرات أسفرت عن مقتل 67 شخصا.

ففي منطقة التاجي الى الشمال من بغداد، انفجرت عبوتان قرب معسكر للجيش مما اسفر عن مقتل ثلاثة اشخاص واصابة عشرة على الأقل بجروح.

وفي بسمايا جنوب شرقي العاصمة، انفجرت عبوة في حديقة دار فقتلت اثنين واصابت اربعة بجروح كلهم من افراد الأسرة ذاتها.

وفي وقت لاحق، افاد مصدر في شرطة كركوك بمقتل خمسة من عناصر البيشمركة الكردية وجرح سادس بهجوم شنه مسلحون على حاجز لهم في قرية الحليوة السفلى التي تبعد 140 جنوب غرب المدينة وتسكنها غالبية من العرب السنة.

وتقع القرية ضمن المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، وتتمركز فيها قوات البيشمركة الكردية منذ عام 2003.

وبذا ترتفع حصيلة قتلى اعمال العنف في العراق في شهر يوليو الى اكثر من 530، بينما ترتفع حصيلة القتلى منذ بداية السنة الحالية الى اكثر من 2800 مما يجعلها اكثر السنوات دموية في العراق منذ 2008.

وقد قتل في شهر رمضان وحده 339 شخصا الى الآن.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أمر في مايو الماضي باجراء تغييرات واسعة في الاجهزة الامنية، ولكن ذلك لم يؤثر على وتيرة العنف.

ويعتقد محللون أن التململ الواسع في صفوف الأقلية السنية في العراق، الذي لم تفلح الحكومة في معالجته، يلعب دورا في تأجيج العنف.

وأعربت الجامعة العربية في بيان اصدرته امس الاول عن إدانتها الشديدة للتفجيرات التي يشهدها العراق.

واستنكر نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية بشدة هذه الهجمات «التي تهدف إلى بث نوازع الفتنة والفرقة بين أبناء الشعب العراقي، مُذكّرا الجميع بحرمة إراقة دماء المواطنين الأبرياء وبوضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات الطائفية والحزبية.»

كما أعرب الأمين العام عن «انزعاجه الشديد من الأنباء التي تفيد بوجود عمليات تهجير طائفي في بعض القرى بمحافظة ديالى جّراء تهديد بعض المجموعات المسلحة بالمحافظة لبعض العائلات وإجبارها على ترك منازلها.»

وأكد على أن «مثل هذه الأعمال إنما تسعى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للعراق وجرّه مُجددًا إلى معترك الاقتتال الطائفي الذي استطاع العراق إفشاله وإحباط المخططات الإرهابية الهدّامة كافة في هذا الشأن.»

كما دعا الأمين العام القيادات السياسية والوطنية العراقية كافة إلى «وضع خلافاتها السياسية جانبًا والتلاحم سويًا لمواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب، مُحذرًا من أن تبادل الاتهامات وانتهاج اللغة التحريضية لن يسهم إلا في مزيد من الفرقة والانقسام وهو ما يدفع ثمنه المواطن العراقي.»

وأهاب بجميع القوى السياسية العراقية «الوقوف صفًا واحدًا في مواجهة مخاطر الإرهاب التي تواجه العراق وتجنيب أهله المزيد من المحن والآلام، والعمل على تحقيق التوافق الوطني والسلم المدني ومواصلة عملية إعادة الإعمار والبناء.»

جانب من تفجير سابق في العراق